الفصل الرابع

قانون حق التأليف الألفى الرقمى والقوانين الصارمة المرتبطة والصادرة بأمريكا ومقارنتها بحقوق التأليف المتعارف عليها

أولا : قانون حق التأليف الألفى الرقمى (DMCA) والقوانين المرتبطة الأخرى والتى صدرت فى أمريكا:

١/١ – تقديم عن قانون حق التأليف الألفى الرقمى:

على الرغم من أن القواعد المرشدة للكونفو Confu Guidlines ليست قانوناً، فإن حق التأليف الألفى الرقمى (DMCA) هو قانون، فخلال عام ١٩٩٨ وافق الكونجرس الأمريكى (الـ ١٠٥) على اثنين من مشروعات القوانين (Bills) لتعديل قانون حق التأليف الصادر عام ١٩٧٦، وهما: قانون امتداد مصطلح حق التأليف سونى بونو Sonny Bono Copyright، وقانون حق التأليف الألفى الرقمى (DMCA)، واختص قانون امتداد مصطلح حق التأليف إلى امتداد حماية حق التأليف لمدة إضافية عشرين عاماً، وكان القانون السابق يجعل المدة خمسين عاماً بالإضافة إلى عمر المبدع، وركز هذا القانون على مد فترة الموسيقى الشعبية، والتي ما زالت تدرّ دخلا لأبناء ونسل عائلات هؤلاء الموسيقيين.

أما مشروع القانون الثانى فكان حق التأليف الألفى الرقمى (DMCA)، ويذهب بعض الباحثين إلى أن (DMCA) ليس قانوناً جديداً لحق التأليف، ولكنه يعتبر إضافة أو ملحقاً لقانون حق التأليف الصادر عام ١٩٧٦، وإن كان يحاول التوجه إلى بعض قضايا حق التأليف على الإنترنت.

وهناك بعض المواد المهمة في هذا القانون، والتي تؤثر سلباً على خدمات المكتبات والتعليم، فقد جعلها قانون (DMCA) جريمة، إذا تحايل أحد على الأجهزة الخاصة بمنع السرقة والمبينة برمجياً للحماية ضد القرصنة.

وطبقاً لموسوعة الويكيبيديا Wikipedia، فإن تعريف الـ (DMCA) هو أنه يجرم إنتاج أو بث التكنولوجيا بأجهزتها وأدواتها وخدماتها والتي تهدف إلى التحايل circumvent على الإجراءات (والتي تعرف عادة بإدارة الحقوق الرقمية[*] DRM) وهى التي تحكم الإتاحة للأعمال الحاصلة على حق التأليف فضلاً عن أنها تجرم أيضاً فعل التحايل على التحكم في الإتاحة سواء كان هناك مخالفة infringement. فعليه للحق نفسه أم لا.

بل واعتبر القانون مؤدياً إلى إطفاء شعلة الإبداع التي أشعلتها الإنترنت، لأنها قد استبدلتها برقابة واسعة صارمة غير مسبوقة؛ بناء على ضغوط الشركات العملاقة العاملة في مجالات الطباعة والحاسبات والاتصالات.

وعلى سبيل المثال إذا وضع أحد أعضاء هيئة التدريس مواد دراسية معينة على وسط إلكترونى لخدمة الطلاب في أحد المقررات، وقام بحماية هذه المواد بكلمة المرور Password والمعروفة فقط لطلاب هذا المقرر، ففى هذه الحالة يعتبر أمراً غير قانونى أن يقوم أمين المكتبة بالتحايل على الكلمة المفتاحية للمرور Password حتى يستطيع أن يستخدم تلك المواد لاستخدام الآخرين:

ومثال آخر وهو أن يقوم أحد أعضاء هيئة التدريس بشراء برمجيات Software، تحتوى على حمايات لمنع تنزيل النص أو الصور، فسيكون أمراً غير قانونى على عضو هيئة التدريس هذا أن يقوم باتخاذ أى طريقة، أو أن يكتب برمجيات إضافية تسمح للآخرين بتنزيل الصور من البرمجيات المحمية.

وعلى ضوء هذه الخطوط، فإن بيع أو تصنيع أى تجهزات تستخدم في النسخ للبرمجيات يعتبر أمراً غير قانونى، وإن كان من المسموح به قانوناً لعضو هيئة التدريس بالجامعة أن يقوم بالبحوث في كيفية اختراق Break أجهزة حماية حق

[*] ستتم مناقشة إدارة الحقوق الرقمية DRM في بند قادم بهذه الدراسة.

التأليف، كما أن DMCA يسمح أيضاً للمكتبات غير الربحية – تحت ظروف محددة – التحايل على أجهزة الحماية والبرمجيات (Wherry, T. Lee, 2002 : 33).

كما أن القانون الرقمى DMCA يحدد أيضاً قدرة مقدم الخدمة للإنترنت (ISP) Internet Service Provider، عندما يقوم أحد المستفيدين بمخالفة قانون حق التأليف وهذه القضية بالتحديد كانت موضوع عدد كبير من الحالات أمام المحاكم، وفى قلب هذا المفهوم هو قدرة (ISP) مثل AOL أو النطاق الجامعى، إذا لم يكن لدى (ISP) معرفة بالنشاط غير القانونى.

وفى بعض هذه الحالات السابقة لقضايا المحاكم؛ حيث يتم تقديم نشاط غير قانونى تحت مظلة قانون حق التأليف، فإن ذلك يمثل مخالفة تضامنية Contributory Infringement.

وعلى سبيل المثال فحتى تكون مقدماً خدمة الإنترنت (ISP)، فلابد أن تكون مسجلا بمكتب حق التأليف، وفى هذه الحالة لابد أن يقوم المتقدم بتسمية "عميل" agent، والذى يعمل كوسيط في حالات المخالفة.

وفى واقع الحال، فإن جميع الكليات والجامعات والتي تشترك في شبكة الإنترنت للاستجابة لاحتياجات الباحثين في المجتمع الأكاديمى يجب اعتبارها (ISP).

وعلى كل حال، فإن القانون الألفى الرقمى DMCA يحدد أربع طرق يكون (ISP) فيها مشتركاً أو غير مشترك في المواد المخالفة وهى (أ) ليس هناك امكانية في أن يكون هناك مخالفة في حالات الاتصالات الناقلة البسيطة، أى أن تكون الـ (ISP) مجرد موصلة للمعلومات، وليست مقدمة للمحتوى نفسه (ب) عندما تكون الـ (ISP) مجرد حافظة بدرجة مؤقتة للمعلومات حتى يمكن إتاحتها بسهولة؛ أى إنها تسمح للمشترك بالحصول على المعلومات بصفة متكررة، دون أن يتصل بالمصدر الأصلى (ج) إذا كان الـ (ISP) مجرد مضيف لصفحة الويب Web page (د) عندما يكون الـ (ISP) مقدم لمكان الأدوات مثل تقديم الروابط للمواقع الأخرى. وتبدو هذه الطرق كحامية لـ (ISP) وأن حالات الحماية محدودة تماماً.

٢/١ - المحاورات الصاخبة حول حق التأليف الألفى الرقمى بين المؤيدين والمعارضين:

يعد قانون حق التأليف الألفية الرقمية الصادر عام ١٩٩٨م من أهم التحديات، التي يواجهها حق التأليف، فتذهب سكارلت برويت Scarlet Pruitt إلى أن أى شخص في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يتهم بأنه قد خالف قانون حق التأليف الألفى الرقمى (DMCA)؛ حيث سردت قصة أحد الفنانين السوفيت Sklyarov، الذى اعتقل في لاس فيجاس على أساس اتهامه بوصفه مبرمجاً لشركة روسية، اتخذت حيلاً لخرق قانون (DMCA) لعام ١٩٩٨م. وكانت موجة السخط والاعتراضات التي تلت اعتقاله إشارة إلى خطورة هذا القانون.

ويقول المعارضون لقانون حق التأليف الرقمى إلى أن الحمايات الحديدية ضد مخالفة هذا القانون، تهدد بإطفاء شعلة الإبداع والتعبير الفنى، التي أشعلتها الإنترنت، واستبدلتها برقابة واسعة غير مسبوقة.

فالقانون كما يصفه هؤلاء المعارضون إنما يضع أمام المستهلكين اختيارات قليلة عن كيفية استخدام الملكية الفكرية؛ حيث تعمل الأفلام السينمائية والموسيقى وحتى الكتب الرقمية على جهاز واحد، وحيث النسخ والمشاركة في العمل ممنوع. ويقول البروفيسير جوناثان زتران Jonathan Zittrain أستاذ القانون بجامعة هارفارد: إن هذا القانون يقول: إذا لمست النظام أو قلقلته Crack لحماية العمل، الذى يحظى بحق التأليف فستذهب للسجن، وإذا أنتجت برنامج ضد إجراءات، التحايل ستذهب إلى السجن (Pruitt, Scarlet, 2002).

ويذهب المعارضون للقانون إلى أن البيئة الرقمية لا ينبغى أن تخضع لأى قواعد Rules، وأن الفرصة يجب أن تتاح للأفراد؛ ليكونوا قادرين على الإبداع بالوسائل المختلفة، وأن تكون القواعد للطريق وليس للسوق.

وليس غريباً أن تقوم صناعة التسلية في هوليوود بهذه الضغوط للوصول إلى الحمايات الكاسحة Sweeping protections؛ نظراً لخبرتها في معرفة القرصنة، وإذا كانت هذه الصناعة ترى القرصنة ذات تهديد هائل في الماضي، فالنسخ الرقمى المعاصر أكثر إزعاجاً خصوصاً بالنسبة إلى الأفلام والموسيقى، وتذكر ناريمان متولى

أن إحدى دراسات اقتصاديات المعرفة قد أشارت إلى أن صادرات الولايات المتحدة من أعمال الاتصال، والإعلام، والمعلومات كالأفلام والموسيقى والكتب والدوريات والبرامج .. إلخ. تشكل المصدر الثانى للدخل بعد صادرات أمريكا للحديد لدول العالم. (ناريمان متولى. اقتصاديات المعلومات، ١٩٩٥)

ويعلق زيترين Zittrain، أستاذ القانون بجامعة هارفارد، على هذا القانون، بأنه سخرية أو استهزاء mockery للقوانين الأمريكية، وقد أدخل الكونجرس هذا النص حتى يكون استخدامه خلال الخمس والعشرين سنة القادمة صفراً، وهذا يجعلنى ساخطاً أن أكون أستاذاً للقانون في أمريكا.

(http://www.pcworld.com)

ويمكن استعراض حالة من الحالات، التي تدل على عدم دستورية قانون حق التأليف الرقمى (DMCA)؛ فبعض المناهضين للقانون يرون أنه ما دام هذا القانون يحد من قدرات المشاركة في الأعمال العلمية والنسخ منها، فهو قانون غير دستورى ويربك نظام حق التأليف كله، فالبحوث العلمية والأكاديمية في طريقها للموت خنقاً، ويدللون على ذلك بحالة حديثة عن الأستاذ الجامعى بجامعة برنستون Princeton university، وهو إدوارد فلتن Edward Felten الذي تم تهديده بالدعوة القضائية، إذا ما قام بتقديم النتائج في شركة من أحد المراجع الرقمية في الموسيقى؛ نظراً لأنه وزملاءه قد اخترقوا التقنية المائية الرقمية Secure Digital Music Initiative (SDMI) كتحد للقانون، وهددته الجمعيات المختلفة لأنه استطاع تجاوز إجراءات الحماية لحق التأليف، فالرسالة وصلت حيث إن هذا القانون (DMCA) يشل حرية التعبير ويهدد البحث العلمى، وبالتالي فقد تبنت جماعات أمريكية مختلفة رفض هذا القانون وهى جماعات المجتمع المدني، وهى تدافع ضد هذا القانون غير الدستورى. (موفق العصار، رسالة ماجستير ٢٠١١)

ومن المستغرب أنه ليس هناك كم كبير من رفع الدعاوى بشأن حق التأليف للبرامج، كما قد يتوقع الدارسون؛ ذلك لأن رفع الدعاوى Litigation يتطلب عملاً شاقًّا لمقارنة الكود المصدرى Source code بين العمل، الذي له حق التأليف Copyright work والادعاء بالمخالفة؛ أي إنه، أكثر مشقة من مقارنة التمثيليات، التي تعرض على

الشاشة أو الكتب أو الروايات، ويرجع السبب في ندرة هذه الحالات إلى أن حالة حق التأليف للبرامج مكلفة كحالة براءة الاختراع patent case.

٣/١ - القوانين الصارمة الجديدة عن الملكية الفكرية وعن حق التأليف، والتي صدرت أساسًا فى أمريكا لتزيد الطين بلة

(DMCA/SSSCA/CBDTPA/BPDG)

اختلفت الاختصارات التي وضعت لهذه القوانين وهي:

(أ) DMCA digital millennium copyright Act أي قانون حق التأليف الرقمي الألفي، وقد صدر هذا القانون عام ١٩٩٨ واعتبر إصدار هذا القانون كأحد دوافع وتأثيرات وإرشادات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) http : // www.gsels ucla, edu/icip/dmaca1.htm، فقد حرم هذا القانون التحايل Circumvent في حماية النسخة حتى لو كان هذا التحايل ممارسة لحقوق المستفيدين.

وقد وضع البعض هذا الموقف على هيئة مزاح، فقال في اللهجة المصرية "يا جدع إنت بتهرج مش كده؟ طبعًا أنا أقدر أعمل نسخة من الأسطوانة CD أو من تسجيل عرض تليفزيوني!" ولسوء الحظ، لم تعد هذه الأنشطة شرعية أو قانونية على الأقل في أمريكا. (you're Joking)؛ أي إنها أنشطة غير شرعية إلا بعد الحصول على موافقة ممن له حق المحتوى، فشركة التسجيل ستقول لك يمكن عمل نسخة من الأسطوانة CD غير الشرعية، ولكنها - أي الشركة - يمكن أن تقدم لك نسخة رقمية ذات نوعية رديئة، والتي يمكن أن تشغلها في حاسب واحد؛ أي إن الحقوق التي كانت ممنوحة تحت اسم الاستخدام العادل Fair use لم تعد موجودة إلا بإذن من الحق في المحتوى حاليا؛ وهذا يعنى أن حقوقك لم تعد موجودة في الواقع بصدور القانون.

(ب) - Security systems standards and certification ACT (SSSCA) قانون التصديق ومعايير نظم الأمن:

لقد كان قانون نظم الأمن ومعاييره مسودة مشروع قانون هدفه "تقديم نظام فعال للأمن له معاييره وبروتوكول وشهادة ليقدم للقطاع الخاص؛ لإمكان تطبيقه وإنفاذه

عن طريق القواعد الفيدرالية، ولكن نطاق الـ SSSCA أبعد كثيرًا من الجهد المعياري البسيط، فمسودة هذا القانون قد أصبحت اليوم تحت مختصر CBDTPA

Consumer Broad band and Digital Television Promotion ACT

(النص) http://cryptome.org/sssca.htm.

ولكن أين الإساءة والضرر في هذا القانون (CBDTPA)، باعتباره أسوأ من كل من DMCA، SSSCA؛ لأنه يحاول أن يزود من له حق في المحتوى بقوة أكبر، فهو مثل DMCA من حيث التجريم لأي استبعاد لتكنولوجيا الأمان Security Technology، حتى في حالة استخدامها لممارسة الحقوق الشرعية، هذا فضلاً عن أن CBDTPA يتطلب من جميع الأجهزة الرقمية أن تتوافق Conform مع المعايير الفيدرالية للأمن شاملة الخلايا الصوتية والكاميرا الرقمية، وحتى الساعات Cell phones, digital Camera and even watches.

وبالقطع، فإن لهذا القانون سلبيات كثيرة أولها أنه سيحاول محو ما يسمى بحقوق التعامل العادل أو الاستخدام العادل، بإعطاء شركات "المحتوى" قوة أكبر، وثانيها أنه سيمنع الشركات الإلكترونية من بناء منتجات جديدة مبتكرة، وثالثها أنه كمعيار حكومي ملزم، سيؤدي إلى عدم القدرة على مسايرة التطور السريع للتكنولوجيا في القطاع الخاص، ورابعها أنه مع كل هذه العيوب والسلبيات لن يحل المشكلة الحقيقية للقرصنة المنظمة.

http://www.msnbc.com/news/718454.asp

ومع ذلك فهل يمكن لهذه القوانين الجديدة أن تقدم استثناءات Excemptions لحق بالنسبة الاستخدام العادل fair use؟.. نعم يمكن... ولكن في حالات محدودة جدًا، وعلى سبيل المثال فيسمح CBDTPA استثناء بتسجيل عرض تليفزيوني TV Show.

وهناك استثناء آخر بالنسبة للمكتبات حيث يسمح لها بالتحايل circumvent لحماية النسخ، ولكن لأغراض الإجابة عن سؤال، يختص بتحديد الرغبة في الحصول على هذا العمل من عدمه. ولكن المكتبات لا تستطيع أن تفعل ذلك بغرض أرشفة المحتوى أو الإعارة للرواد.. الخ وبالتالي فيقع القانون في التناقض، فالقانون DMCA يحرم

Outlaw استخدام الأجهزة التي تستخدم في التحايل، وبالتالي فالأمر غير واضح؛ ذلك لأن المكتبات من الأصل لا تستطيع أن تحصل على التكنولوجيا التي تسمح بممارسة هذا الاستثناء.

وخلاصة هذا كله أن قوانين حق التأليف الجديدة تزودنا ببعض الاستثناءات، ولكن من الناحية العملية فإن هذه الاستثناءات في حدود ضيقة، وبالتالي أصبحت لا فائدة منها لمعظم المواطنين.

http://www.arl.org/info/frn/copy/primer.html

وهذا القانون سيتحدى المكتبات وتمنعها من القيام بوظائفها الأساسية ومنها أرشفة تاريخ الإنسانية المنشور، كما أن هذا القانون لا يترك – باستثناءاته الضعيفة – أي مساحة للإبداع والابتكار.

وبناء على هذا القانون، فمن المتوقع أن تقوم الحكومة بحصر كل ما من شأنه أن يكون استخدامًا عادلاً للتكنولوجيا، وكل الاستثناءات ستصبح غير شرعية إلى الأبد، إلا إذا صرحت صناعة المحتوى بغير ذلك. ونتيجة هذا كله، فكثيرًا من المنتجات القانونية والمشروعة اليوم، لم تكن لتظهر، لو كان ذلك القانون موجودًا قبل اليوم.

فضلاً عن أن القانون DMCA ليس فيه أي استثناء، يسمح للمكفوفين بتلخيص أو اقتباس نص من الكتاب الإلكتروني، ولقد اعترف الكونجرس نفسه بأنه من المستحيل صياغة قوانين مضبوطة للاستخدام العادل.

وأمام هذا كله، فالقضية في حاجة إلى مبادئ إيجابية معقولة، خصوصًا وقد حددت لائحة حقوق تكنولوجيا المستهلك في أمريكا فئات واسعة من الحقوق داخل إطار الاستخدام الشخصي غير التجاري، فضلاً عن هذا أن هذه الحقوق لا تجرم التكنولوجيا، التي يمكن أن تمارس عن طريقها تلك الحقوق

http://caselaw.ipfindlaw.com/scripts/getcase.p\?court

Vs & vol = 464E invol =417 ≠ f31

والآن ماذا عن الشكل الخاص الذي يطلق عليه ميثاق BPDG، وهو يدل على: Broadcast protection Discussion Group (charter) أي جماعة حماية الإذاعة، والتى تعتبر هذا الشكل جزءاً من مجموعة CPTWG أي جماعة حماية تكنولوجيا النسخ Copy Protection Technology Working Group، هذا وميثاق حماية الإذاعة BPDG يشير إلى أن مهمته هي إنشاء القواعد، التي تحكم إعادة توزيع محتوى الإذاعة التلفزيونية.

http://wwweff.org/ip/video/hdtv/bpdg-report

ولكن كيف تعمل قواعد حماية الإذاعة BPDG؟ يقترح ميثاق BPDG إنشاء علم للإذاعة Brood cast flag لمحتوى التليفزيون الرقمي (DTV)، وإذا كانت الأجهزة القادرة على استقبال إشارات DTV ملزمة بالقانون.. ولأنها تطيع العلم، فمعنى ذلك أنه إذا رفع العلم، فإن جهاز (DTV) سيمنع الإشارة الرقمية من الانتقال إلى أجهزة أخرى (مثل تسجيلات VCR أو DVD)، إلا إذا قامت الأجهزة الأخرى المستخدمة بتأمين حماية النسخة.

http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/a60770 2002jun4.html.

والآن ما مشكلة جماعة حماية الإذاعة BPDG؟ المشكلة الكبرى لهذا الشكل هو أنه ينزع عن المواطنين حقوقهم في الاستخدام العادل Strips citizens of their fair use rights.. وعلى سبيل المثال، فإن تقرير هذه الجماعة BPDG يشير بوضوح إلى أن إعادة التوزيع للاستخدام العادل التعليمي غير مسموح به طبقًا للاقتراحات الحالية.

أما المشكلة الثانية لـ BPDG، فهي أنه يضع تحكمًا على عدد كبير من الأجهزة الإلكترونية للمستهلكين بواسطة شركات قليلة للميديا، وهذه الشركات لها تاريخ معادي للغاية للابتكار والاختراع.

وثالث هذه المشكلات أن جماعة حماية الإذاعة هذه سوف لا تجد طريقها للتنفيذ؛ لأن المواصفات التي وضعتها هذه الجماعة تتعلق بالأجهزة الرقمية وإعادة توزيع المحتوى، أي إن القرصنة التناظرية Analog piracy – وهو النوع السائد حاليًا في

الأجهزة – لن يتأثر نهائيًا، ويذهب المعلقون على ذلك بأنه لماذا نترك حقوقنا في الاستخدام العادل؛ من أجل تكنولوجيا لا تحل المشكلة الرئيسية؟

tp://www.eff.orgip/video/hdtv2002052/_bpdg_report_draft.pdf

وخلاصة هذا كله أن القوانين الأمريكية الحديثة، وإن اختلفت أسماؤها واختصاراتها DMCA / SSSCA / CBDTPA / BPDG، فإنها كلها لا تعترف بالاستخدام العادل الذي منحته مختلف القوانين الوطنية والدولية السابقة.

ولعلنا نشير في النهاية إلى أن القانون CCBDA (الذي يضم القوانين الثلاثة (DMCA / SSSCA / CBDTPA) يتطلب من جميع الأجهزة الرقمية التفاعلية بما في ذلك الحاسبات والسوفت وير والتسجيلات السمعية والمرئية والرقمية وقراء الكتب الإلكترونية الامتناع عن النسخ غير المرخص به؛ حيث تصل العقوبة إلى السجن لمدة خمس سنوات أو غرامة قدرها ٥٠٠٠٠٠ دولار..

ويمكن للكاتب أن يستشهد بإحدى الباحثات الأمريكيات وهى سين دوهرتى Sean Doherty، التي قالت إن حماية الملكية الفكرية تبدو شيئا مهمًا من الناحية النظرية، ولكنه في واقع الأمر يمكن أن يسحق Grind حركة المصدر المفتوح ويهيل عليها التراب، فضلاً عن قيام أمريكا بتجريم النسخ من المصادر الرقمية، وهو المتبع الآن على نطاق عالمي واسع في الوقت الحاضر باعتباره أحدث التطورات.

كما تجب الإشارة إلى أن برمجيات المصدر المفتوح قد أصبحت اليوم أيضًا مطبقة في مختلف دول العالم المتقدم خصوصًا في أمريكا، وبعض الدول مثل إيران التي جعلت برمجيات المصدر المفتوح إجبارية التطبيق على جميع الأجهزة الحكومية، بعد فرض العقوبات الأمريكية عليها (والخلاف معها بشأن برنامجها النووي) (عواطف المكاوي ٢٠١٠).

وفي ختام هذه الدراسة نقول إذا كانت القرصنة Piracy وانتهاك حق التأليف والحقوق المرتبطة بها، سمة مميزة لمعظم الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وفي مقدمتها أمريكا والدول الأوروبية (وروسيا الاتحادية التي لم توقع على أي معاهدة لحق التأليف) ... هذه الدول بذاتها هي التي تصدر

القوانين الصارمة؛ لتطبق أساسًا على الدول النامية الفقيرة، بل وسحق إبداعياتها المتواضعة أو منع المعلومات والمعرفة عنها لتزيد في الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة.

هذه القوانين الأمريكية الجديدة تضع أمام المستهلكين اختيارات قليلة عن كيفية استخدام الملكية الفكرية؛ حيث تعمل الأفلام السينمائية والموسيقى حتى الكتب الرقمية على جهاز واحد وحيث النسخ والمشاركة في العمل ممنوع، ويقول البروفيسير جوناثان زتران Jonathan Zittrain، أستاذ القانون بجامعة هارفارد، إن هذا القانون يشير إلى ما يلى: إذا لمست النظام أو قلقلته Crack لحماية العمل الذي يحظى بحق التأليف فستذهب للسجن، وإذا أنتجت برنامج ضد إجراءات التحايل ستذهب للسجن (Pruitt, Scarlet, 2002).

ويعلق زيتران Zittrain على ذلك بأن هذه سخرية او استهزاء mockery للقوانين الأمريكية، وقد ادخل الكونجرس هذا النص؛ حتى يكون استخدامه خلال الخمس والعشرين سنة القادمة صفراً، وهذا يجعلني ساخطا أن أكون أستاذا للقانون في أمريكا.

(http://www.pcworld.com).

٤/١ - مدى دستورية قانون حق التأليف الرقمى (DMCA)

بعض المناهضين للقانون يرون أنه ما دام هذا القانون يحد من قدرات المشاركة في الأعمال العلمية والنسخ منها فهو قانون غير دستوري، ويربك نظام حق التأليف كله، فالبحوث العلمية والأكاديمية في طريقها للموت خنقاً، ويدللون على ذلك بحالة حديثة عن الأستاذ الجامعي بجامعة برنستون Princeton university، وهو إدوارد فلتن Edward Felten، الذي تم تهديده بالدعوى القضائية، إذا ما قام بتقديم النتائج في شركة من أحد المراجع الرقمية في الموسيقى؛ نظرا لأنه وزملائه قد اخترقوا التقنية المائية الرقمية Secure Digital Music Initiative (SDMI) كتحد للقانون، وهددته الجمعيات المختلفة لأنه استطاع تجاوز إجراءات الحماية لحق التأليف، أى إن الرسالة قد وصلت حيث يقوم هذا القانون (DMCA) بشل حرية التعبير ويهدد البحث العلمي.

وإذا كان حق المؤلف يعتبر الأداة الثابتة لتنظيم تقنيات المعلومات، فمن النادر إثارة الموضوع من الناحية القانونية، ولكن هناك حالة مهمة ظهرت في الفترة الأخيرة تستدعي إثارة القانون، عندما أصدرت المحكمة العليا في أستراليا عام ١٩٨٤م قرارها في القضية المرفوعة بين كل من شركة كمبيوتر آبل Apple computer ضد شركة كومبيو ترادج، حيث رفضت المحكمة أن تعترف بالنبضات الإلكترونية Electronic pulses للكود المستهدف، وهو الذي يحتوي على برنامج الحاسب باعتباره عملاً أدبيًا Literary work، وخلال أسابيع قام البرلمان بتعديل قانون حق التأليف Copyright Act 1968 (Cth)، باعتبار أن العامل التنظيمي أو البرنامج Software عمل أدبي.

ثانيا : المقارنة بين قانون حق التأليف الألفى الرقمى (DMCA):

وما تم التعارف عليه عن الاستخدام العادل في القوانين السابقة.

١/٢ – في دراسته المقارنة بين (DMCA) والاستخدام العادل:

يذهب الباحث ريتش مينجا (Menga, Rich, April. 2009) إلى أن الاستخدام العادل هو مبدأ Doctrine في قانون حق التأليف الأمريكي، وهذا المبدأ يخول لك السماح بالاستخدام المحدود للمادة الحاصلة على حق التأليف، دون إذن من المؤلف الأصلي.

أما القانون الرقمى (DMCA)، فيتم التعبير عنه بطريقة غير مفتوحة للتفسير، على عكس الاستخدام العادل الخاضع للتفسير بطرق عديدة.

ومع ذلك، فيشير الباحث ريتش مينجا نفسه إلى أن هناك بعض التفسيرات تشمل كلاً من الاستخدام العادل والقانون الخاص بحق التأليف الرقمى الألفى DMCA كما يلي في الأمثلة التالية:

- فالمراجعات Reviews مثلاً تقع ضمن الاستخدام العادل.
- والمقتبسات، التي تحمل الإشارة إلى المؤلف الأصلى بوضوح Proper attribution تقع ضمن الاستخدام العادل، وهذا يحدث في الإنترنت في جميع الأوقات.
- كتبت أغنية أصلية وسجلتها صاحبتها ووضعتها على اليوتيوب You Tube، ثم قام مستفيد آخر باستخدام عشر ثوان [أي جزء منها] في جهازه للفيديو، ثم علق بقوله

بأن هذه هي أردأ أغنية لكاتب، ثم تملكك الغضب، وفضلت استخدام القانون الرقمى (DMCA)، لاعتقادك بأن المستفيد أخذ أغنيتك دون إذنك، والواقع أن المستفيد لايحتاج لإذنك، فقد كان عمله مراجعة لأغنيتك التي تحتوى على هذا المقطع Clip (أي اقتباس هيكلى ..) وكان ١٠٠% قانوني للأخذ والاستخدام، أي إنه لم يسرق منك شيئاً.

وفى هذه الحالة فهناك حقيقة تشير إلى أن أحد الناس قد قام بمراجعة أغنيتك ولم تعجبه، فهذا لا يمنحك أي قوة لاعتبار رأيه مخالفة لأنه لم يسرق منك شيئاً.

ومن أمثلة حق التأليف غير الصحيح ما يلي:

اشتريت كتابًا موجودا على قائمة أفضل المبيعات في جريدة نيويورك تايمز والكتاب عن رواية غامضة Mystery novel، ثم كتبت على ملفك بالإنترنت My Blog مراجعة للكتاب واقتبست من الكتاب الجزء الأخير منه، والذي يكشف عن الغموض كله entire mystery، وبالتالي تخريب القصة نفسها بالنسبة لأي شخص يقرأ المقال الذي كتبته ولم يقرأ الكتاب (القصة نفسها) بعد.

وأنت مسئول عن رأيك في القصة (الرواية)، ولكنك اقتبست شيئاً حيويًا وأساسيًا لبيع الكتاب ... فهذا ليس استخداماً عادلاً.

أي إن على المستفيد سواء من الاستخدام العادل أو الألفى الرقمى (DMCA) أن يقرأ ويفهم أساسيات استخدام الأعمال الخاضعة لهما؛ حتى لا يقع القارئ المستفيد تحت عقوبة سوء الاستخدام، وألا تكون كتاباته لغير الأغراض المستهدفة.

وقد أشار الباحث ريش منجا إلى بعض التعليقات على مقاله السابق الإشارة إليه كما يلي:

أشار القارىء فارجو Fargo:

في تعليقه على المقارنة بين الاستخدام العادل واستخدام القانون الألفى الرقمى (DCMA) لإدارة الحقوق الرقمية (DRM) إلى أي محاولة تجنب تحكم المحتوى الالكترونى، بأن ذلك يعتبر أمراً غير قانوني؛ طبقاً للقانون الرقمى (DCMA) دون اعتبار لطبيعة استخدامك للمواد، وهل يعتبر ذلك مخالفاً لحق التأليف أو لا يخالفه أي

أنه حتى لو كان لديك حق أو ادعاء بالاستخدام العادل أو نسخ المواد من (DVD) فسيظل ذلك غير قانوني أيضاً، واعتباره تحايلاً على برمجيات الحماية، والتي تحول بينك وبين النسخ المباشر (إلا إذا كنت مخولاً لاستثناء الاستخدام التعليمى أو الفنى أو الوثائقى).

ويستطرد القارئ فارجو Fargo إلى أنه يجب ملاحظة أن الاستخدام العادل يغطى طيفاً Spectrum أوسع من الأمثلة المتداولة؛ لأنها تعتمد على العامل الأساسي، وهو أن الغرض والهدف والذي لابد أن يأخذ في اعتباره طبيعة العمل الذي يتم منه الاقتباس، وأن الاستخدام العادل كما يقال هو مبدأ دفاعى Defense وليس حقًا Right، ومعنى ذلك أنه إذا كان عليك اتهام بأنك خالفت حق التأليف، فهناك دفاعك الذي يؤكد أن استخدامك كان عادلاً اعتماداً على وزن وكمية العوامل، التي تدعم هذا الاستخدام، وأنها في صفك وليست ضدك .. أي أنه من غير المقبول.

أما القارئ إى بوستر E. Buster فيعتقد بأن القانون الألفى الرقمى (DCMA) قد ذهب بعيداً، ويستخدم حالياً لإسكات النقد على المؤسسات، وأن الـ (DCMA) أخيراً تهدف إلى ضرب قلب الديمقراطية نفسها.

٢/٢ – من الاستخدام العادل إلى الإعفاءات أو الاستثناءات Excemptions

وأخيراً يذهب الباحث بيتر ديخرنى (Dechrney, Peter, 2007) إلى أن نص القانون حق التأليف الرقمى للألفية الثالثة لعام ١٩٩٨ يعترف بأنه قانون يكمن فيه ضرر للاستخدام العادل، من أجل ذلك فقد وضع الذين قاموا بصياغته صمام أمان safety Valve، وهو أنه عند الإضرار بحق التأليف، فيمكن أن يلجأ المستفيد إلى الاستثناءات، ولكن عملية إجراء هذه الاستثناءات عملية طويلة وشاقة، حيث يفوض مكتب حق التأليف الأمريكى بمراجعة طلبات الاستثناءات كل ثلاث سنوات، كما أن عملية المراجعة هذه يمكن أن تأخذ عاماً كاملاً حتى ينتهى منها، أي إن هذه الاستثناءات تحتاج للتجديد كل فترة، وإذا كنت محظوظاً عند حصولك على استثناء فيجب أن تنتظر ثلث وقتك للاحتفاظ به، ومع ذلك فحتى تاريخ إعداد الباحث لدراسته عام ٢٠٠٧. فقد وضعت استثناءات قليلة جدًا. (Decherney, p. 2007 : 126)

والاستثناءات الحالية هي:

(أ) التجميعات التي تحتوى على قوائم من الأماكن مسدودة Bloched بتطبيقات برامج تصفية تجارية، والمقصود بذلك منع الوصول إلى دوائر مواقع الويب أو أجزاء من مواقع الويب، ولكنها لا تشمل قوائم أماكن الإنترنت، التي تمنع التدمير لشبكة الحاسبات، والتي تعمل على منع استلام البريد الإلكترونى.

(ب) برمجيات الحاسبات المحمية بواسطة dongles تمنع الإتاحة access، في حالة عدم التشغيل Malfunction.

(جـ) برامج الحاسبات وألعاب الفيديو الموزعة في أشكال لم تعد لها قيمة، وتحتاج إلى التنظيمات المادية Hardware كشرط للإتاحة.

(د) الأعمال الأدبية الموسعة في أشكال الكتب الالكترونية، عندما تكون جميع الإصدارات الالكترونية من الكتاب تحتوى على التحكم في الإتاحة، إلا في شكل متخصص. (من موفق العصار، رسالة ماجستير عام ٢٠١٢)

وما يمكن الإشارة إليه أن الحكومة الأسترالية قامت بمراجعة قانون حق التأليف الرقمى عند مراجعة سياستها لحق التأليف، وقررت الموافقة على استثناءات في الفهرسة وليس تبنى معايير الاستخدام العادل الأمريكية، ويجب أن نتذكر دائماً أن القيود التكنولوجية الموضوعة على استخدام الميديا تجعل من الصعوبة بمكان ممارسة الاستخدام العادل.

٣/٢ - نقد حق التأليف الرقمى للألفية الثالثة (DMCA):

وفى نقده لقانون حق التأليف الألفى الرقمى، يستطرد الباحث بيتر ديخرنى (Decherny, p.) إلى أن (DMCA) يضع عدداً من الحدود الخطيرة والمتناقضة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، وأحد هذه الحدود التي تؤثر بشكل مباشر على الباحثين والمعلمين هو ما يسمى بشرط عدم التحايل anti circumvention Provision؛ لأن هذا الشرط يجعل من ابطال أو تحويل فك الرموز encryption على الميديا الرقمية أمراً غير قانوني، وهو المعروف عادة باسم إدارة الحقوق الرقمية Digital Rights Management (DRM).

هذا وجميع الـ DVD أو معظمها مغطاة بنظام CSS (نظام مخلوط بالمحتوى Content – scrambling system، ونظام CSS هو طبقة من الكود، التي تحكم إتاحة المحتوى لـ DVD، وبالتالي فالحصول على نسخة رقمية من الـ DVD يجب على الشخص التحايل على فك الرموز encryption يسبب نظام CSS، وبالتالي فهو يخالف القانون.

وحتى إذا كان استخدام النسخة يقع ضمن الاستخدام العادل – شأنه في ذلك شأن استخدام مقطع أو جزء Clip في قاعة الدراسة والمحاضرة – فإن إعداد النسخة يعتبر أمراً غير قانوني؛ أي إنه ليست هناك طريقة قانونية لعمل نسخة رقمية من الـ DVD، وفى تحول غريب – بعد هذه القبضة القانونية لـ DRM – يقوم المستفيدون والباحثون الآن في حرية أكبر لاستخدام الميديا التناظرية Analog Media (مثل الافلام VHS ... etc) وليس الميديا الرقمية.

لقد تم اقتراح استخدام DRM في الأصل، كإجراء وقائى ضد القرصنة Anti-piracy، فإن شرط عدم التحايل هذا لـ DMCA لم يؤد إلى منع القرصنة إلا في حدود ضيقة جداً، وهو في الوقت ذاته قد وضع حدوداً جديدة على الاستخدام العادل، وقد فسر البعض قول بيل جيتس (Bill Gates) المستثمر العالمى في الحاسبات – أنه مجرد تذكير للباحثين والمستفيدين، أنه يجب ألا يصل لحدود القرصنة، وفى واقع الأمر فإنه ليس رادعاً deterent للقرصنة الحقيقية (Attaway, fritz. The wall street J. Online, 2006)؛ فنظام DRM يذهب بعيداً عن حدود الاستخدام العادل؛ لأنه يضع الحدود على أي استخدامات جديدة عادلة أو غير عادلة، وفى النهاية فإن الإعفاءات (أو الاستثناءات) ليست بديلا للاستخدام العادل، بل هي مجرد وسيلة تجعل من الأكاديميين والباحثين وسيلة للشكوى إلى الكونجرس لصياغة قوانين جديدة، تميز بين الأساتذة ورجال القرصنة.

ولعلنا نشير إلى نظام DRM ببعض التفصيل في الصفحات التالية.

(http://www.asc.mpenn.edu.DMCA

ثالثا : إدارة الحقوق الرقمية (DRM) بين القبول والرفض :

١/٣ - تقديم:

http://en.wikipedia.org/wiki/digital_rights_managmentdownloaded3/11/2011

يتصل مصطلح إدارة الحقوق الرقمية Digital Rights Management بالتحكم في التكنولوجيات المستخدمة، بواسطة العتاد أو الأجهزة المتصلة بالصناعات والناشرين والحاصلين على حق التأليف وغيرهم من الأفراد؛ للحد من استخدامهم للمحتوى والأجهزة الرقمية، أي إنه مصطلح يستخدم لوصف أي تكنولوجيا، يمكن أن تمنع استخدامات المحتوى الرقمى غير المرغوب فيه بواسطة الشخص المزود للمحتوى، ولا ينسحب هذا المصطلح على الأشكال الأخرى لحماية النسخ، والتي يمكن التحايل عليها دون تعديل للملفات كالأرقام المسلسلة ولكنه يشمل القيود restrictions المرتبطة بحالات معينة للأعمال أو الأجهزة الرقمية، وتستخدم إدارة الحقوق الرقمية بواسطة شركات مثل سونى Sony والأمازون وآبل وميكروسوفت، بى بى سى.

وهناك جوانب متعارضة Controversial عند تناول تحليل إدارة الحقوق الرقمية؛ فالمؤيدون للحق الرقمى يشيرون إلى أن الحاصلين على حق التأليف يحتاجون إليه لمنع النسخ غير المرخص به لأعمالهم، سواء كان ذلك للحفاظ على صورتهم الفنية بالمجتمع (Images & the Internet)، أو للتأكد من استمرارهم في الحصول على العائد من أعمالهم (Levy, Christopher, 2003).

أما بعض المعارضين لإدارة الحقوق الرقمية مثل مؤسسة البرمجيات الحرة Free Software Foundation، فيذهبون إلى أن استخدام مصطلح "حقوق" هو مصطلح مضلل، ويقترحون استخدام المصطلح "القيود" أي (Digital restrictions Management).

http://www.defeetivebydesegin.org/whatis-

وأن موقفهم هذا يعكس استخدامًا لمواد (DRM) بطرق غير واردة في قوانين حقوق التأليف، وأن هذه القيود لا يجب أن تغطيها القوانين المستقبلية. (Digital restrictions Management, 2006)، كما يعتبر عديد من المؤسسات الأخرى مثل مؤسسة التخوم

الإلكترونية Electronic Frontier Foundation أن استخدام نظم DRM يعتبر ضد الممارسات التنافسية (Fair play, 2006).

وقد مكنت تكنولوجيات DRM الناشرين من اتباع سياسات، لا تمنع فقط من القيام بالمخالفات لحق التأليف، ولكنها تمنع الاستخدام العادل القانونى للأعمال الحاصلة على حق التأليف، فضلاً عن تطبيقها قيوداً لعدم استخدام الأعمال غير الحاصلة على حق التأليف خصوصاً في صناعة التسلية (كالأفلام والتسجيلات الموسيقية وغيرها). (Bengamin, Eric, 2006)

٢/٣ - نماذج من المعارضة لإدارة الحقوق الرقمية (DRM):

(http://en.wikipedia.org/wiki/Digital_rights_management)p.12-14

هناك عديد من المنظمات والأشخاص البارزين في المجتمع وعلماء الحاسبات الذين يعارضون الـ DRM ومن بن هؤلاء جون وولكار (walker, John, 2003)، الذي كتب مقالا تحت عنوان التصريح الرقمى the digital imprimatur كيف يمكن للأخ الأكبر والميديا الأكبر أن تضع مارد الإنترنت مرة أخرى في الزجاجة.. أما ريتشارد ستولمان (Stallman, Richard, 2006) فقد كتب مقالا عن حق القراءة (Stallman, R. 20)، وإن الـ DRM يعتبر نموذجاً سيئا مصمماً لإيذاء المستفيدين من البرمجيات، وبالتالي فهو من المستحيل أن يكون شيئاً له صفة السماحة.

أما البروفسور روس اندرسون (Anderson, Ross, 2004) فقد شكل في جامعة كامبردج منظمة بريطانية؛ لمعارضة الـ DRM وغيرها من المشروعات المماثلة في المملكة المتحدة، وغيرها من الأماكن.

هذا وتتخذ مؤسسة الحدود الإلكترونية والمؤسسات المشابهة، مثل الثقافة الحرة، Free culture:org مواقف مناهضة لـ DRM، أما مؤسسة البنية التحتية للمعلومات الحرة Free information infrostructur، فقد نقدت الـ DRM على اعتباره حاجزا تجاريًا من المنظور السوقى الحر.

أما الصيغة النهائية لـ GNU أي الصيغة رقم ٣ للرخصة العامة General public license version 3، كما أطلقتها مؤسسة البرمجة الحرة، فلديها نص ينزع الـ DRM

من قيمتها القانونية، وبالتالي يمكن للناس أن تكسر وتخرق DRM على برمجيات GPL دون خرق القوانين مثل قانون حق التأليف الرقمى الألفى DMCA، فضلاً عن أنه في مايو من عام ٢٠٠٦، فإن FSF قد شنت حملة ضد الـ DRM

(frequently Asked questions about GNU licences GNU project. Free software foundation http://www.fsf.org/licensing/licenses/gplfaq. html#DRM(prohibited)

أما بالنسبة للعموميات الخلاقة Creative Commons، فهي تزودنا باختيارات للرخص، والتي تشجع على التوسع في الأعمال الإبداعية دون استخدام DRM

(frequently asked questions:CeWili)

فضلاً عن أن استخدام العمل المرخص بواسطة العموميات الخلاقة على أحد الأجهزة الشاملة DRM يعتبر نقضاً للحقوق الأساسية، التي تؤكدها كل رخصة من رخص العموميات الخلاقة.

(Baseline rights. C.C. wibi..)

كما يرى عديد من الباحثين أن استخدام DRM يعتبر حاجزاً ضد علماء التاريخ بالمستقبل؛ نظراً لأن التكنولوجيات المصممة للسماح للبيانات بالاسترجاع أمر مستحيل، فضلاً عن أن الـ DRM تنتهك حرمة حقوق الملكية الخاصة، وتحد من مدى أنشطة المستفيد القانونية العادية.

ونظراً للمعارضة الشديدة الكائنة لـ DRM، فهناك العديد من الشركات والفنانين الذين بدأو الإعلان عن منتجاتهم بأنها خالية من الـ DRM، مع الأمازون وغيرها Amason website advertising & Nine inch Nails album chosts.

كما كتب بروس شينير عن النسخة الرقمية the futility of Digital copy والعبث بالنسبة لمنع النسخة الرقمية، وقال إنها مهمة مستحيلة، وما تقوم به صناعة الموسيقى من محاولات هي استخدام التكنولوجيا لمخالفة القانون الطبيعي، فهم يريدون طريقاً عمليًا لعمل النسخ بطريقة صعبة؛ لإنقاذ البيزنس الخاص بهم ولكنهم سيفشلون.

وأخيرا فقد كتب الباحث كيفن كارسون (Carson, Kevin, 2009) مقالاً بعنوان 'كيف يعالج حق التأليف الرقمى المستهلكين على اعتبارهم أعداء، كما نشرت المؤسسة الوطنية الحرة Libertarian Nation Foundation مقالاً للباحث رودبرك لونج بعنوان مناهضة حقوق الملكية الفكرية، على محاور متعددة، منها: المناقشة التاريخية Long, Rodeuick (2010)، والمناقشة الأخلاقية، والمناقشة الاقتصادية، ثم المناقشة المعتمدة على المعلومات، فضلاً عن قيامه بوضع البدائل.

ملخص الفصل الرابع

يتناول الفصل جوانب ثلاثة تشمل: (أ) قانون حق التأليف الألفي الرقمي (DMCA) والقوانين المكملة له، والتي صدرت في الولايات المتحدة، ويعتبر هذه القانون في رأى عديد من أهل القانون مؤدياً إلى إطفاء شعلة الإبداع، التي أشعلتها الإنترنت؛ لأنها استبدلتها برقابة تكنولوجية واسعة وصارمة (DRM)، بناء على ضغوط الشركات العملاقة العاملة في مجالات الطباعة والحاسبات والاتصالات مع شرح لهذه القوانين الجديدة

(BPDG/CBDTPA/SSSCA/DMCA)

ويتناول الفصل في الجزء (ب) المقارنة بين قانون حق التأليف الألفي الرقمي DMCA، وما تم التعارف عليه عن الاستخدام العادل في القوانين السابقة، خصوصاً وقد وضع الذين أعدوا DMCA صمام أمان Safety Value، وهو أنه عند الإضرار بحق التأليف، فيمكن اللجوء للاستثناءات، وهى عملية طويلة شاقة (تأخذ عاماً كاملاً) وتحتاج للتجديد كل فترة، وقد فصلت هذه الدراسة هذه الاستثناءات أيضا، وتتناول في (جـ) إدارة الحقوق الرقمية (DRM) بين القبول والرفض، وهو الجزء الثالث في هذا الفصل، وهو المنوط بالتحكم في التكنولوجيات للحد من استخدام الأفراد للمحتوى والأجهزة الرقمية، وقد عارضته مؤسسة البرمجيات الحرة؛ فليس هو إدارة "الحقوق الرقمية" بل هو "إدارة القيود الرقمية" بالإضافة إلى جماعات أكاديمية أخرى. وحتى الاستثناءات التي يقال بأنها وجدت خصوصاً في مجال التعليم والبحث، فهي غير مطبقة فعلاً في ساحة الواقع؛ إذ وضعت في فترات محدودة وتستغرق وقتاً طويلاً لاتخاذ الإجراءات بشأنها.. وفى كلمة واحدة، فهذه النظم التكنولوجية الصارمة الجديدة قد قامت ببعض الاستثناءات، ولكنها لم تسمح بحق الاستخدام العادل، كما سبقت الإفادة منها للمجتمع.